

قواعد الاحكام

[199] رأي، وفي عدم التفريط. فروع (أ): ولد العارية المضمونة غير مضمون. (ب):
مؤنة الرد على المستعير. (ج): لو رد الى من جرت العادة بالقبض - كالدابة الى سائسها -
لم يبرأ. (د): لو أعار المستعير فللمالك الرجوع باجرة المثل على من شاء، ويستقر الضمان
على الثاني مطلقا على إشكال، وكذا العين. (هـ): لو أذن المالك في الاجارة أو الرهن لزمه
الصبر الى انقضاء المدة على إشكال، فيقدر المدة في الاجارة، ويضمن المستعير في المضمونة
دون المستأجر والمرتهن. * * *
